قيود السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021

ا.د مثنى علي المهداوي*

الملخص :

من المهم دراسة قيود السياسة الخارجية العراقية بعد 2021 ، وذلك عن طريق التعرف على اهداف السياسة الخارجية العراقية ، فعملية صنع القرار السياسي الخارجي العراقي تواجه قيود داخلية تتمثل بقيود النظام السياسي الداخلي وقيود خارجية تتمثل بالقيود الاقليمية والدولية . ولكن مواجهة التهديدات الارهابية تعدّ اكبر تحدي يواجه السياسة الخارجية العراقية ، مما يحتم على السياسة الخارجية العراقية تفعيل اداء وحدة صنع القرار السياسي الخارجي لمواجهة التطورات الاقليمية والدولية . ان التحديات المستقبلية التي تواجه السياسة الخارجية العراقية يمكن تجاوزها اذا ما استطاعت السياسة الخارجية العراقية توظيف المتغيرات الاقليمية والدولية لتحقيق المصلحة الوطنية العراقية .

Abstract:

It is important to study the constrains of the Iraqi foreign policy after 2021, by getting to know the objectives of the Iraqi foreign policy . The Iraqi external political decision- making process faces internal restrictions represented by the restriction of the internal political system and external restrictions represented by regional and international restrictions . but confronting terrorist threats is the biggest challenge facing Iraqi foreign policy . It is imperative for the Iraqi foreign policy to activate the performance of the external political decision-making unit to face regional and international developments . The future challenges facing Iraqi foreign policy can be overcome if the Iraqi foreign policy manages to employ regional and international variables to achieve the Iraq national interest.

* كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

المقدمة

تواجه السياسة الخارجية العراقية العديد من التحديات ، بعض منها داخلية واخرى خارجية وهذه التحديات تقييد صانع القرار السياسي الخارجي العراقي ، كما ان تزامن التحولات التي شهدتها البيئة الداخلية العراقية مع التحولات في البيئة الخارجية بعد عام 2021 زاد من أثر هذه القيود في السياسة الخارجية العراقية . اذ اصبح هناك تداخل بين القيود الداخلية والخارجية وهذه السمة في التداخل تمييز القيود التي تواجه السياسة الخارجية العراقية عن غيرها من القيود التي تواجه دول اخرى . فمثل هذا التداخل يعقد من مهمة صانع القرار السياسي الخارجي عند العمل لتجاوز قيود السياسة الخارجية ، فضلاً عن التداعيات السلبية لمثل هذا التداخل على الوضع الامني للبلد .

اهمية البحث : هناك اهمية لمعرفة قيود السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021 ، اذ ان الاوضاع الداخلية في العراق فضلاً عن التحولات الاقليمية والدولية لها انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على السياسة الخارجية العراقية . هذه الانعكاسات اثارت الجدل بين من يرى انها سوف تحدث تغيرات في توجهات السياسة الخارجية العراقية باتجاهات جديدة تختلف عن التوجهات التي سادت بعد عام 2003 ، وبين من يرى ان توجهات السياسة الخارجية العراقية لن تشهد تحولاً في توجهاتها بل سوف تستمر باتباع ذات المسارات المتعارف عليها سابقاً .

اشكالية البحث : ينطلق البحث من اشكالية مفادها ماهي اهداف السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021 ، وكيف اثرت القيود الداخلية والخارجية في حركة وفاعلية السياسة الخارجية العراقية ، ولماذا يمثل المتغير الخارجي العامل الاهم في مجال مكافحة الارهاب ، وماهو التأثير المستقبلي المتوقع للقيود على السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021 .

فرضية البحث : انبنى البحث على فرضية مفادها ان السياسة الخارجية العراقية بعد 2021 يمكن لها ان تتجاوز القيود الداخلية والخارجية ، عن طريق توظيف التغيرات التي شهدتها البيئة الداخلية والاقليمية والدولية بانفتاح السياسة الخارجية العراقية سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعدم اقتصارها على الجانب الامني .

ان التعرف على اهداف السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021 ، والقيود الداخلية والخارجية التي تقيد حركة صانع القرار السياسي الخارجي العراقي ، فضلاً عن دراسة التحدي الاهم للسياسة الخارجية العراقية وهو مواجهة التهديدات الارهابية ، والسبل المتبعة لمكافحة الارهاب عن طريق توظيف وسائل

السياسة الخارجية العراقية لتجفيف منابع الارهاب خارجياً يمكن ان توضح التوجهات المتوقعة للسياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021 .

اولا : اهداف السياسة الخارجية العراقية

يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة الدولية الى تحقيقها في البيئة الدولية . والهدف في السياسة الخارجية لأية وحدة قد يتغير من حقبة زمنية الى اخرى من حيث القيمة ، أو قد يتغير الى وسيلة [1] .

ونستطيع ان نعرف الاهداف في السياسة الخارجية بانها تصور الدولة المستقبلي في الشأن الخارجي ، والقواعد المستقبلية التي تنفذها الحكومات من خلال صناع قراراتها الخارجية للتأثير خارج الحدود ولتغير سلوك الدول الاخرى . والاهداف ربما تكون جامدة جداً وربما تكون اقل جموداً عند رسم التصورات ، وبعض الاهداف تبقى مدة طويلة حتى تتحقق واهداف اخرى تتغير من شهر الى شهر ، وبعض الاهداف تؤثر على كل الدولة كالاهداف التي تتعلق بالجانب الامني الخارجي وبعض الاهداف تؤثر على مصالح جزء صغير من المجتمع مثل بعض الاهداف التي تتعلق بقضايا اقتصادية وايضاً بعض المسائل السياسية (2) .

وهناك اكثر من تصنيف للاهداف في السياسة الخارجية ، ويعود هذا الاختلاف في التصانيف الى اختلاف المعايير التي يتم على اساسها تصنيف اهداف السياسة الخارجية ، فهذه المعايير هي التي تحدد نوع الاهداف واهميتها للدولة ومدى رغبتها في تحقيقها ، والموارد التي تسخرها لتحقيقها (3) .

ان التحول الديمقراطي في العراق بعد تغييرات 2003 قد اثر على اهداف السياسة الخارجية العراقية وتوجهاتها ، لاسيما ان التحول الديمقراطي في العراق تم بفعل عامل خارجي عن طريق قيام الولايات المتحدة بأسقاط النظام السابق وتأسيس نظام ديمقراطي ، وهذا النظام الديمقراطي يعتمد بنسبة او اخرى على طبيعة علاقة العراق مع الولايات المتحدة (4) .

فبعد 2003 شهد العراق العديد من المتغيرات الداخلية والتحولات الجذرية ، وكذلك البيئة الاقليمية والدولية شهدت هي الاخرى تحولات كبيرة اثرت في السياسة الخارجية العراقية ، وقد عانت السياسة الخارجية العراقية من مشكلة تداخل الاختصاصات وعدم تحديد الاولويات . اذ كانت عملية صنع القرار السياسي الخارجي تتم عبر التوافقات بين الاطراف السياسية وليس على اساس اهداف واضحة تتبناها

الدولة ، لذلك كانت هناك الكثير من التقاطعات التي قادت الى مواقف متعارضة . ان هذا الخلل في الاداء السياسي الداخلي وتضارب المصالح وتعدد مصادر القرار ، كان له اثره الواضح في ضعف تاثير السياسة الخارجية العراقية اقليميا ودوليا (5) .

وتنطوي مرحلة مابعد عام 2021 على ابعاد من المتوقع ان تؤثر في عدة جوانب ، ان قيمة المرحلة القادمة ستمثل بحق وضع القواعد في هيكلية الدولة وهذا الامر يعد عاملاً حاسماً لجهة التحول الامن لهذا المجتمع . واذا كانت السياسة الخارجية هي صورة عاكسة لعلاقة موضوعية بين البيئتين الداخلية والخارجية ، وان لهذه الاخيرة اثر كبير على حركة ومسار وهدف السياسة الخارجية وان هذه الاهمية تزداد اذا ما ارتبطت بواقع يستهدف الانتقال الى مرحلة جديدة تتجاوز قيود الماضي وتطرح خيارالفعل لا الانفعال . ومع القول ان السياسة الخارجية العراقية قد لزمت دائرة من الاهداف سعت الى تحقيقها ، فأن احدى ارهاصات هذه المرحلة كواقع جديد وقيم جديدة ان ترتكز الى بنيات قيمية وتصورية وافكار تسوق مسار السياسة الجديدة وحركتها اهداف ترتبط بفكرة تعزيز بناء المؤسساتية والتحفز نحو صياغة نسق من المصالح والعلاقات مع الدول الاخرى على الصعيد الاقليمي والدولي .

واذا كنا نتفق على كون الدولة منتظم سياسي يشمل في ابعاده على دائرة واسعة من المؤسسات والهيئات ودائرة من الحقوق والواجبات وتخضع لمبدأ القانون الذي يبقى الحاكم الاساسي لمسار حركة الدولة ونشاطاتها ، فأن السياسة الخارجية تمثل احدى الادوات الاساسية لحركة الدولة فهي احدى الاليات التي تستهدف التعبير عنه واقع الدولة ، ان اعداد السياسة الخارجية لأية دولة ماهي الا محصلة لتفاعل مجموعة من :

1 – المتغيرات والعوامل والقدرة الداخلية مشفوعة بأرادة سياسية من نوع واتجاه ما .

2 – اخرى خارجية تدعو للتعاون احياناً وتفرض تحديات ومخاطر من اشكال وطبيعة مختلفة في احيان اخرى .

ويفترض ان تعمل الدولة اية دولة على استثمار وتوظيف هذه المتغيرات وادارتها من خلال جهاز حكومي كفوء ذو مؤهلات وقدرات عالية لتحقيق مصالحها واهدافها الوطنية سواء كانت من منطق التأثير في البيئة الخارجية او نتيجة لكونها عرضة لتأثيرها او التأثر بتفاعلاتها ، ان حركة السياسة الخارجية تقترن بمجموعة من الاهداف والهدف هو وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق

تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والامكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت الى مرحلة التنفيذ او التحقق المادي (6) . ولما كانت الاهداف ليست عملية مجردة كما يمكن ان تنشأ في فراغ وانما تتحدد بمقتضى مؤشرات وظروف توضح الاطار العام للهدف والوسائل اللازمة لتنفيذه ، ولما كان الهدف يعكس تلك العلاقة بين الهدف والامكانات والاثر الناتج عنه ، تكن عملية تحقيق الاهداف عملية ذات ابعاد فكرية واجرائية تنتهي في المحصلة في دائرة وضع الهدف ووضع التنفيذ .

واهداف السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021 لان تخرج في اطارها العام عن الاهداف التي وضعت منذ عام 2003 ، لاسيما الاهداف المحورية والبعيدة المدى ، الا ان الاهداف المتوسطة المدى قد تشهد بعض التغير . اذ ان الاهداف المحورية التي تتعلق بالحفاظ على الامن الوطني سياسياً واقتصادياً وامنياً ، والاهداف البعيدة المدى المتمثلة بالعمل لتعزيز السلم والامن الدوليين لن يحدث فيها تحول نحو اهداف اخرى ، فهي بشكل عام تمثل لكل الدول قواعد عمل خارجية شبه ثابتة . اما الاهداف المتوسطة المدى التي تسعى الى تحقيق منزلة اقليمية ، فان هناك فرصة للسياسة الخارجية العراقية لتحقيقها ، فمتغيرات البيئة الاقليمية والدولية تجاه الموضوع الاهم الذي يمثل قيد على السياسة الخارجية العراقية وهو التوتر الايراني الامريكي ، يمكن للسياسة الخارجية العراقية تحويلها الى متغيرات داعمة لتعزيز مكانة العراق اقليمياً في ضل وجود ادارة الرئيس الامريكي بايدن في السلطة بعد عام 2021 ، ومع وجود توافق امريكي–ايراني لاعادة الاتفاق النووي بين ايران ومجموعة 5 + 1 .

ثانيا : القيود الداخلية للنظام السياسي على السياسة الخارجية العراقية

هناك مجموعة من القيود يفرضها النظام السياسي على السياسة الخارجية ، وترتبط هذه القيود في مجال توظيف الموارد لتحقيق اهداف السياسة الخارجية ، اذ تشكل عقبات امام صياغة سياسة خارجية قوية ويمتد تأثيرها الى مرحلة تنفيذ السياسة الخارجية فقد تتسبب في عرقلة تنفيذها ، واهم هذه القيود هي:

1 – المصالح الاجتماعية : والمقصود بالمصالح الاجتماعية مدى تعبير النظام السياسي عن مصالح مختلف القوى العرقية والدينية والايديولوجية المتباينة في المجتمع ، اذ ان وجود مثل هذه القوى المتعارضة يشكل قيداً في اتباع سياسة خارجية معينة . ذلك ان عملية صنع السياسة الخارجية تتحول الى عملية مساومات لارضاء مختلف القوى ، وهذه المساومات تقيد السياسة الخارجية . وفي بعض الحالات قد يمثل النظام السياسي فئة اجتماعية دون اخرى ، وهذا يؤدي الى معارضة الفئات الاخرى للسياسة الخارجية (

7) . لاسيما في الدول التي لايوجد فيها تجانس اجتماعي ، فالدول التي توجد فيها اقليات غير متجانسة تتعرض الى صراعات داخلية وعدم استقرار سياسي الامر الذي ينعكس سلبياً على بناء قوتها ومن ثم يقيد سياستها الخارجية(8) .

فالديمقراطية التي اريد لها ان تتحقق في العراق وان اعطت الحقوق والحريات السياسية ، الا انها وبسبب وجود قصور في فهم الديمقراطية كسلوك انساني في كل معالم الحياة ، فضلاً عن التركيبة الاجتماعية العراقية ذات التجانس الضعيف ، سمحت لمكونات الماضي ومتغيرات الحاضر في تسيير بعض اهدافها الذاتية عن بعد ، وتكونت مواقف الضد وعدم الرضا لاطرافها ، متجاوزةً معايير الوطنية والولاء المفترض للدولة (9) .

ومما يعقد مشكلة المصالح الاجتماعية في العراق بعد عام 2021 ان الحكومة العراقية الحالية برئاسة الكاظمي تواجه العديد من المشكلات والتحديات المتشابكة والمعقدة ، السياسية والامنية ، الداخلية والخارجية ، اذ ان حكومة الكاظمي تواجه ازمات مركبة ، سياسية ، واقتصادية ، وصحية بسبب جائحة وباء كوفيد – 19 لابد من مواجهتها دفعة واحدة لارتباطها احداهما بالاخرى ، وهذه المشكلات لابد من حلها والا سوف تشكل قيود على السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021 (10) .

ان هذه المشكلات المعقدة والمتداخلة في ابعادها داخلياً وخارجياً تبين ان هناك ضرورة لاجراء الانتخابات المبكرة في اكتوبر / تشرين الاول 2021 ، من اجل احداث تغيرات سياسية تسهم في وضع اسس عمل جديدة لحل مشكلة المصالح الاجتماعية في العراق ، وهو ما يمنح صانع القرار السياسي الخارجي العراقي بعض الحرية في حركته الخارجية ويرفع عنه بعض القيود في هذا الجانب .

2 – تماسك النظام السياسي : اي مدى تجانس القاعدة السياسية للنظام ، ويعتمد التماسك للنظام السياسي على الحكومة السياسية فكلما كانت الحكومة متجانسة وقوية اسهم ذلك بتماسك النظام السياسي والعكس صحيح ، فان عدم تجانس الحكومة وضعفها يؤدي الى عدم التماسك السياسي . كذلك يشمل التماسك السياسي للنظام سيطرته على المؤسسات السياسية ، الرسمية وغير الرسمية ، فعدم السيطرة يتيح لهذه المؤسسات ان تتبع سياسة خارجية تختلف عن سياسة الحكومة . ويؤثر التماسك السياسي للنظام في قدرته على المبادأة في السياسة الخارجية ، وعلى احداث تحولات جذرية في تلك السياسة (11) . ان احد اسباب عدم سيطرة النظام السياسي على المؤسسات السياسية هو وجود خلل في النظام البيروقراطي للدولة ، ويقصد بالنظام البيروقراطي اعتماد النظام السياسي على مجموعة الأنساق القانونية والرسمية في

بناء النظام السياسي . ذلك ان توافر هذه العوامل تسهم في تماسك النظام السياسي ، وبالتالي امتلاكه القدرة على صياغة سياسة خارجية فعالة في البيئة الدولية (12) . اما في حالة وجود مشكلات في بيروقراطية النظام السياسي فان ذلك يقيد السياسة الخارجية للدولة .

اذ هناك ثلاث انواع رئيسة لوحدات اتخاذ القرار ، وحدة القائد المسيطر ، ووحدة المجموعة الموحدة ، ووحدة الجماعات المستقلة ، وهذه الاخيرة هي التي وجدت في العراق بعد عام 2003. وتتكون وحدة الجماعات المستقلة من وحدتين فرعيتين او اكثر لا تستطيع اي منهما اتخاذ القرار دونما دعم من الاخرى ، ان ما يميز هذه الوحدة القرارية هو ان الاعضاء الذين ينتمون الى مؤسسات اخرى ليس بمقدورهم اتخاذ القرار او تغيير ارائهم دون الاستشارة ، الامر الذي يؤدي الى البطء في عملية صنع القرار ، ويعود هذا البطء الى تنوع الوحدة بسبب اختلاف المؤسسات التي ينتمي اليها اعضائها . وان هذا البطء ناتج من قدرة الوحدات الفرعية لاتخاذ القرار على الحيلولة دون تنفيذ مبادرة او موقف الاخرى . وفي مثل هذه الوحدة القرارية التي يغيب عنها ذلك القائد الذي يستطيع نقض قراراتها ، يتساوى توزيع السلطة فيها ، وتنتشر هذه الوحدة القرارية في النظم البرلمانية التي تتشكل حكوماتها من ائتلاف مجموعة احزاب او كتل سياسية ولاسيما عندما تعاني هذه من حالة الصراع غير المعلن بين مؤسساتها الفاعلة ، وغالباً ما تكون المساومة هي قوام عملية اتخاذ القرار في هذه الوحدة القرارية ، وتكون الحلول الوسط هي الغالبة في هذه الوحدة القرارية ، وهذا ما ينطبق تماماً على تجربة العراق بعد عام 2003 (13) .

ويعود سبب وجود وحدة الجماعات المستقلة في العراق الى سببين رئيسيين هما (14) :

1 – الحكم وفقاً لتمثيل المكونات وليس المواطنة ، اذ كرست الولايات المتحدة بعد عام 2003 مبدأ المحاصصة في الحكم من خلال توزيع السلطات على اساس المكونات ، وليس على اساس المواطنة ، وهو ما دفع اطرافاً عديدة الى رفض تغيير النظام الحالي في البلاد لتجنب فقدان المكتسبات التي حصلت عليها من خلال مبدأ المحاصصة .

2– الفشل في انتاج حكومة اغلبية قوية نتيجة مبدأ المحاصصة ، اذ بعد اربعة دورات انتخابية لم ينجح النظام البرلماني في العراق في تأسيس حكومة اغلبية سياسية قوية ، وتشكلت كل الحكومات على مبدأ المحاصصة .

ومما يعقد مشكلة عدم تماسك النظام السياسي في العراق ان الارادات الاقليمية والدولية تتدخل بتفاصيل دقيقة في القرار السياسي العراقي ، وذلك بسبب ما يعانيه البلد من خلافات سياسية وتوترات امنية وضعف في المنظومة الاقتصادية (15) . لذلك فهناك حاجة بعد عام 2021 لمراجعة الكثير من الممارسات التي يتم بها اتخاذ القرار السياسي العراقي ، لاسيما مبدأ التوافق الذي يتم على اساسه اتخاذ القرارات ، فمثل هذه الممارسات فتحت المجال للتأثير الخارجي في القرار السياسي العراقي .

3 – مراقبة النظام السياسي : وتعني مراقبة النظام السياسي الى اي حد يستطيع المجتمع ان يحاسب صانعي السياسة الخارجية على نتائج تنفيذهم لسياستهم ، وتعتمد درجة المحاسبة على عدة عوامل منها حجم المنافسة السياسية ، اي مدى وجود منافسة سياسية داخلية قوية لافراد السلطة السياسية الحاكمة من القوى السياسية الاخرى والبديلة ، فكلما زادت المنافسة زادت درجة محاسبة النظام ، وهذه الزيادة في المحاسبة تقيد صانع القرار في رسم السياسة الخارجية . ومن العوامل التي تزيد درجة المراقبة للنظام السياسي ازدياد حجم المشاركة السياسية في صنع السياسة الخارجية ، فعندما يصبح النظام السياسي مطالباً بأخذ عدد اكبر من وجهات النظر والتيارات في الحسبان والوفاء بقدر اكبر من المطالب الشعبية عند وضع السياسة الخارجية تزيد امكانية محاسبته سياسياً ، وهذا يزيد القيود على صانعي السياسة الخارجية (16) .

ويجب التمييز بين حرية الحركة في السياسة الخارجية وبين فاعلية السياسة الخارجية ، فحرية الحركة ليست بالضرورة مرادفة للفاعلية . اذ يقصد بحرية الحركة قدرة النظام السياسي على صنع السياسة الخارجية دون اضطراره الى الاخذ في الحسبان الضغوط الاجتماعية ، اما الفاعلية فانها تعني القدرة على تحقيق اهداف السياسة الخارجية باقل تكلفة ممكنة . فحرية الحركة تساعد النظام السياسي على اتخاذ قرارات سريعة ، ولكنها ربما تكون متطرفة ، واضطرار النظام السياسي الى مناقشة السياسة الخارجية مع القوى السياسية المعارضة يؤدي الى بطء عملية اتخاذ القرارات ، الا انها قد تكون معتدلة (17) . وهذا التمييز بين حرية الحركة والفاعلية في السياسة الخارجية له اهميته ، اذ انه يسهم في توضيح العلاقة ما بين حرية اتخاذ القرار وتكلفته .

وقد ازدادت قيود مراقبة النظام السياسي العراقي بعد الاحتجاجات التي انطلقت في بداية اكتوبر / تشرين الاول 2019 ، ورغم انحسار الاحتجاجات الشعبية التي اجبرت حكومة عادل عبدالمهدي على

الاستقالة وتشكيل حكومة الكاظمي بدل عنها في 7 / ايار 2020 ، الا ان صانع القرار السياسي العراقي مازال يواجه ضغوط شعبية . (18).

ثالثا : القيود الخارجية على السياسة الخارجية العراقية

يعرف الدكتور ابراهيم درويش النظام بانه مجموعة من الاشياء الواقعية المتواجدة والمتداخلة والمتشابكة يمكن ان يطلق عليها مكونات النظام اي ما يقع في الاطار الداخلي للنظام (19) . ومع ان هذا التعريف للنظام عام وعلى المستوى الداخلي ، الا انه يمكن الاستناد اليه في تعريف النظام السياسي اقليميا ودوليا تعريفاً مقارباً له من خلال تعريف النظام السياسي اقليميا ودوليا بانه نمط مستقر ومنظم للعلاقات بين الوحدات الدولية يتضمن مزيجاً من الامور من بينها المعايير الناشئة ومؤسسات وضع القواعد السياسية الدولية . فالسمة المميزة لاي نظام تتمثل في استقراره وتنظيمه ، فالنظام يتميز عن الفوضى او العلاقات العشوائية (20) .

ويعدّ تهديد استقرار النظام اقليميا ودوليا احد المؤثرات الضاغطة على السياسات الخارجية للوحدات الدولية فيه ، فتهديد الاستقرار يؤثر على احتمالات الحرب والسلام داخل النسق الاقليمي والدولي ، كما انه قد يدفع بعض الوحدات الدولية الى تبني نمط معين من السياسات الخارجية . وتتأثر السياسة الخارجية للوحدات الدولية الصغيرة والمتوسطة اكثر من الوحدات الكبرى او الوحدات العظمى بتفاعلات النظام السياسي دوليا واقليميا ، ويعود ذلك الى نقص او محدودية الموارد بالنسبة للوحدة الصغيرة او المتوسطة الذي يحد من قدرتها على مقاومة ضغوط الوحدات الكبرى والعظمى ، بينما تمتلك تلك الاخيرة من الموارد ما يمكنها من التأثير الايجابي في النسق اقليميا ودوليا (21) .

وفي هذا الجانب يبرز ملف اشتغال الاطراف الخارجية بواقع العراق ، فليس من شك ان من عناصر تعقد الملف العراقي او اشتباكه هو كثرة الأطراف الفاعلة به . وهو في هذا الإطار يتجاوز ابعاد القوى الداخلية وصراعاتها ليرسي في ابعاد القوى الخارجية، التي تأخذ نمطا" تراتبيا" على صعيد مدى التاثير والفاعلية بين القوى المختلفة ، وهذا يعود بطبيعة الحال الى حجم التدخل وابعاده وقنوات التأثير الحاصلة على إن المشترك اليقيني انما يتحدد بتحقق فكرة التأثير على اختلاف مؤشرات القياس، ومعايير التحديد.

ويعدّ الضاغط الاقليمي احد الابعاد الاساسية المؤثرة على حركة الدولة او على صعيد نمط تأثيرها في الداخل ، فمنطلقات الداخل والخارج وبقدر ما تمنح الدولة من حصانه داخلية تؤمن لها سيراً ايجابياً

لحركتها بفعل استمرارية وصيرورة الاداء السياسي على صعيد العلاقة بين السلطة والشعب كذلك تمنح الدولة هامشاً كبيراً للتأثير على الصعيد الخارجي ، وفي الحالة العراقية وفي ظل اقليم يتصف بقدر من عدم الاستقرار فأن ذلك يمنح الحالة خصوصية تتعلق بطبيعة الاقليم والاحداث الجارية فيه واثر العراق كطرف فاعل يحوز على كل امكانات القوة والتأثير بما في ذلك القوة الاقتصادية والعامل الجغرافي .

ان العلاقات العراقية مع دول الجوار كانت على الدوام غير مستقرة ، سواء الحرب كنسق للتعامل كالحرب ضد ايران او احتلال الكويت ، او اتباع نسق الحروب الكلامية والاعلامية مع بعض الدول . وهكذا وجدنا بأن هذه العلاقات كانت تحمل بذور اللاتزان واللامعقولية ، ومن ثم اثرت على علاقات العراق بعد عام 2003 ، فقد وترت هذه العلاقات وحملتها ابعاداً اخرى في ابعاد التصارع حول المشاريع السياسية المقدمة وابعاد التأثير داخل الواقع العراقي . اذ كان من المتصور والمتوقع ان تكون العلاقة بين العراق وجيرانه اكثر ودية واعمق تعاملاً ، الا انها اصبحت اكثر حساسية وعداء . ان دول الجوار تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً من حيث الحجم والقدرة والانتماء والاهداف والطموحات خاصة في علاقاتها مع العراق ولكل من هذه الدول خصوصية في التعامل مع العراق واهداف تسعى الى تحقيقها ، مما جعل العلاقات بينها وبين العراق غير مستقرة وفي حركة دائمة (22) .

ويعدّ ملف العلاقات الامريكية الايرانية ابرز الملفات الخارجية التي تؤثر على السياسة الخارجية العراقية ، اذ يدرك العراق خطورة توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وايران والانعكاسات المحتملة لهذا التوتر على الامن الوطني العراقي . فالجغرافية العراقية على تماس مباشر مع ايران وهناك تواجد عسكري امريكي في العراق ، ولذلك فان الدبلوماسية العراقية تسعى لايجاد تسوية بين الولايات المتحدة وايران (23) . ومما يعزز من فرص التفاوض الامريكي الايراني ان الرئيس الامريكي بايدن يرى انه لايمكن تقسيم العالم الى صديق وعدو ، فالشؤون الدولية ، وفق وجهة نظره ، تتطلب في بعض الاحيان العمل مع بعض الدول التي لاتمثل تهديداً مباشراً للامن القومي الامريكي ، وهذا ينطبق على علاقة الولايات المتحدة مع ايران . غير انه يؤكد ايضاً على احتفاظ الولايات المتحدة بجميع الوسائل اللازمة بما في ذلك العقوبات الاقتصادية والغير الاقتصادية ، لمحاسبة ايران على انشطتها المتعلقة بالبرنامج النووي وبرامج الصواريخ البالستية ، والتزام الولايات المتحدة بالعمل مع حلفائها وشركائها لمواجهة اي تهديد ايراني لاستقرار الدول الحليفة (24) .

ان التغيير الذي حصل في توجهات السياسة الخارجية الامريكية تجاه ايران بعد وصول الرئيس الامريكي بايدن للحكم في يناير / كانون الثاني 2021 ، يمكن ان يعطي هامش مناورة لصانع القرار السياسي الخارجي العراقي في حركته الخارجية ، ويقلل من تاثير القيد الدولي على السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021 . على ان يضع صانع القرار السياسي الخارجي العراقي في اعتباره التطورات الاقليمية الاخيرة المتمثلة بما عرف بصفقة القرن ، وما نتج عنها من تطبيع للعلاقات بين (اسرائيل) والعديد من الدول العربية مثل الامارات والبحرين والمغرب والسودان ، فالملفات الاقليمية تتداخل فيما بينها فضلاً عن ارتباطها بالقضايا الدولية عند تاثيرها على السياسة الخارجية العراقية .

رابعا : قيود المشكلات الامنية على السياسة الخارجية العراقية

اثر الوضع الامني في العراق على فاعلية السياسة الخارجية العراقية سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة ، اذ قلت الموارد المخصصة للسياسة الخارجية ، وذلك باعطاء الاولوية لحل المشكلات الامنية . كما انصرفت الحكومات نحو التركيز على التعامل مع المشكلات الامنية ومحاولة ايجاد الحل لها ، على حساب السياسة الخارجية وهو ما ادى الى انكماش السياسة الخارجية داخل محيطها الاقليمي والدولي(25) .

ان اكبر مشكلة امنية واجهت العراق منذ 2003 هي التهديدات الارهابية ، ومن المعروف ان هناك اكثر من سبب وراء انتشار الارهاب فبعض هذه الاسباب امنية ، والاخرى اجتماعية ، ومنها ماهو اقتصادي ، او سياسي ، وحتى ايديولوجي ، وسيكولوجي ، وثقافي ، فمن الاسباب الامنية مثلا عدم قدرة الكوادر الامنية على توقع العمل الارهابي ، فالعمل الامني يستوجب التمتع بمقدرة توقع الحدث قبل وقوعه وذلك عن طريق جمع المعلومات وتحليلها . وابرز الاسباب الاجتماعية تكوين المجتمع التعددي من عدة جماعات واستغلال ذلك من قبل الاطراف الخارجية . وتعد البطالة السبب الاقتصادي الرئيس للعنف ، اما الاسباب السياسية فانها من اهم الاسباب المحركة للعنف ، فاغلب الجماعت الارهابية تدعي لنفسها مهاماً وبرامج سياسية (26) .

ولكن يبقى العامل الخارجي المحرك الاساس لاتجاهات الارهاب وشدة تطرفه وقوته او ضعفه ، وهذا العامل الخارجي يتداخل مع كل العوامل الداخلية الاخرى . فان كل ظاهرة تتعلق بالامن تتوزع على محورين ، احدهما محور داخلي والاخر محور خارجي ، مما يفرض على الدولة بناء تصوراتها ومواقفها وسياساتها وتطبيقاتها الامنية وفقا لهذين المحورين ، وتبعا لظروفهما ومتطلباتهما . لياخذ هذا المخطط

بالنسبة للدولة صورة السياسة العليا التي تتفرع عنها سياستان تنفيذيتان متخصصتان هما ، السياسة الداخلية والسياسة الخارجية . اذ تتولى كل سياسة منهما تنفيذ الخطط الخاصة بها ، وتحقيق الاهداف الوظيفية للامن وضمان متطلبات وشروط استمرار نشاطاتها (27) .

ان القوة العسكرية ليست في كل الاحوال اداة ناجحة لمحاربة الارهاب ، وان من الضروري البحث في اسباب الارهاب ووضع العلاجات المناسبة له ، ومن هذه العلاجات القوة الناعمة (28) .

وقد انطلق الادراك الدولي لمحاربة الارهاب من قيام وجود علاقة بين الارهاب والديمقراطية ، اي ثمة علاقة جدلية بينهما قائمة على اساس ان غياب الديمقراطية كان احد الاسباب وراء انطلاق فكرة الارهاب وشيوعها في بعض المناطق (29) .

لذلك ان التعاون الدولي يعد من الضرورات الرئيسة لنجاح مكافحة الارهاب ، واذا كان تحقيق هذا الهدف بشكل كامل في السياسات الخارجية للدول يبدو صعبا ، فان ذلك لايمنع الدول التي تعاني من الارهاب بشكل مباشر من العمل على تحقيق تعاون دولي ولو بشكل جزئي في هذا المجال (30) .

ان ماحصل في يونيو / حزيران 2014 عندما سيطر تنظيم داعش الارهابي على مدن عراقية ، واستعادة هذه المدن من قبل القوات العراقية المدعومة من قبل التحالف الدولي والتي انتهت عملية استعادتها مع نهاية عام 2017 ، يدل على اثر البعد الخارجي في الامن الوطني العراقي . اذ ان سيطرة تنظيم داعش الارهابي على هذه المدن كانت لها ابعاد خارجية واستعادة هذه المدن من هذا التنظيم الارهابي كانت بدعم خارجي . ولذلك فان تنسيق العمل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية سيتوقف عليه اتجاه الوضع الأمني العراقي المستقبلي بصورة كبيرة ، من حيث نجاح الخطط المستقبلية واستقرار الأوضاع واستتباب الأمن الداخلي . اذ إن مشكلة الأمن في العراق تكمن في إنها قضية داخلية لكن الأبعاد الخارجية لها التأثير الأكبر عليها ، إن اهمية الأمن الوطني العراقي تعود الى عدة اسباب منها :

1- واقع التجزئة ، اذ اتبعت القوى السياسية سياسات تتناقض مع الأهداف والمصالح الوطنية ومحاولة بناء الدولة وفق هذا المنطق .
2- الصراعات الحزبية الداخلية أدت إلى إثارة العديد من القضايا الخلافية ، علاوة على رواج مقولات تنكر الوحدة العراقية ، والهوية العراقية .
3- الأثر الإقليمي والدولي .

وتجربة محاربة تنظيم داعش الارهابي بعد سيطرته على مدن عراقية عام 2014 واكمال استعادة هذه المدن عام 2017 يمكن الافادة منها مستقبلا في توظيف السياسة الخارجية العراقية بما يخدم تعزيز الامن الوطني العراقي . اذ انها توضح كيف اثر العامل الخارجي سلبيا على الامن الوطني العراقي عام 2014 وايجابيا عام 2017 (31) . لاسيما ان الرؤية الامريكية لمكافحة الارهاب في ضل ادارة الرئيس بايدن تستند على فكرة ان الولايات المتحدة لاتقوم باي حرب ضد اي تنظيم ارهابي بشكل فردي ، بل لابد من شراكة مع المجتمع الدولي لمواجهة اي تهديد ارهابي ، واستعداد البلد الذي يتعرض لهجمات تنظيمات ارهابية لتقديم المساعدة للتحالف الدولي (32) .

ان هذا الترابط بين البعدين الداخلي والخارجي فيما يخص الوضع الامني والارهاب سيبقى يقيد السياسة الخارجية العراقية مستقبلاً . وهو ما يحتم التحرك بعد عام 2021 على ثلاثة مستويات داخلية ، واقليمية ، ودولية عند ادارة الملف الامني ، اذ ان مثل هذا التحرك الشامل لم يترك ثغرات ممكن ان تستغل من اطراف تريد زعزعة الامن في العراق ، وان مستقبل هذا الوضع لن يختلف من حيث ارتباطه بهذه المستويات الثلاثة . ففي جانب المستوى الداخلي فإن حجم القوات المسلحة وصل الى عدد جيد يتناسب مع عدد سكان العراق ومساحته ، إلا إن النقص يبدو واضحاً في تجهيز هذا العدد بالمعدات والأسلحة ، ومن المعروف إن العراق لا يمتلك الان التصنيع العسكري الذي يستطيع عن طريقه سد هذا النقص ، ولذلك فإنه سيعتمد على التجهيز العسكري الخارجي ، ولهذا الإعتماد سلبياته من حيث تأثير الدول المجهزة للسلاح على القرار السياسي الخارجي . واذا اضفنا الى هذه السلبية المستوى الإقليمي المتمثل بالتدخلات السلبية في الملف الأمني العراقي ، والمستوى الدولي الأهم المتمثل بالعلاقة المستقبلية للعراق مع الولايات المتحدة التي يوجد حولها الكثير من الجدل ، يمكن إن نرى الاثر الواضح للمشكلات الامنية على السياسة الخارجية العراقية .

ان التأثير المستقبلي للقيود الامنية على السياسة الخارجية العراقية يرتبط بمجموعة من النقاط منها(33) :

1 – تردي او تحسن الوضع الأمني في العراق .

2 – قدرة قوات الأمن العراقية على الاضطلاع بمهامها بدون مساعدة القوات الأمريكية .

3 – مواقف القوى السياسية العراقية المؤيدة او الرافضة لسلوك الحكومة العراقية الحالية .

ومع اهمية الأبعاد الخارجية الاقليمية والدولية الا ان مستقبل الوضع الأمني في العراق لن يتوقف عليها فقط ، بل إن البعد الداخلي له اهميته ايضا ، لاسيما إنّه يمثل ارض العمليات التي تطبق فيها الإستراتيجيات الأمنية الوطنية . ولذلك فان تنسيق العمل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ستتوقف عليه قدرة السياسة الخارجية العراقية تجاوز القيود الامنية .

خامسا : التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية بعد 2021

مع ان القيود الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية العراقية بعد 2021 تمثل تحدي للدبلوماسية العراقية ، الا ان وضع استراتيجية لتحديد اتجاهات السياسة الخارجية يمكن ان يعمل على تطوير اداء السياسة الخارجية العراقية . ان ذلك سوف يسهم بايجاد دبلوماسية عراقية فاعلة وناجحة يمكن ان تعزز مكانة العراق في مجاله الاقليمي وتعزز امكانية صنع قرار خارجي يسهم في تحقيق وضمان مصالح العراق العليا ، وذلك يتم من خلال التفعيل الاستراتيجي الشامل لكل جوانب التعاون الخارجي السياسية والاقتصادية والثقافية وعدم اقتصارها على الجانب الامني . اذ ان السياسة الخارجية العراقية يمكن ان تجد مجالا واسعا نحو الانفتاح والتحرك من قاعدة رصينة باتجاه التأثير في تفاعلات القوى الاقليمية . ويعتمد سعي السياسة الخارجية العراقية للوصول الى استراتيجية واساليب عمل جديدة على قراءة جديدة للواقع والبيئة الاقليمية والدولية (34) .

ان اهم القضايا التي سوف تمثل تحديات للسياسة الخارجية العراقية مستقبلاً هي :

1 – مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق : تواجه السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021 تحدي التعامل مع مستقبل الوجود العسكري الامريكي في العراق ، فهناك عدة احتمالات لمستقبل هذا الوجود العسكري الامريكي منها احتمال زيادة هذا الوجود . ويفترض هذا الاحتمال ان الولايات المتحدة ستمارس ضغوطاً على الحكومة العراقية من اجل القبول بزيادة عدد القوات الامريكية المتواجدة في العراق ، مستغلة حاجة العراق الى الاسلحة الامريكية وذريعة ان زيادة هذا الوجود يهدف الى حماية العراق من الاخطار الارهابية والخارجية . ان احتمال زيادة عدد القوات الامريكية في العراق له تداعيات كبيرة على السياسة الداخلية والخارجية العراقية ، اذ لايوجد اتفاق في الاوساط الرسمية والشعبية على الوجود الامريكي في العراق ، كما ان هذا الوجود قد يستخدم كوسيلة ضد دول الجوار مما سيؤدي الى توتر في علاقات العراق الاقليمية ، وهناك احتمال اخر يفترض انخفاض الوجود العسكري الامريكي في العراق (35) .

والمتوقع مستقبلاً ان تتفاوض الدبلوماسية العراقية مع الولايات المتحدة على خيار تخفيض عدد القوات العسكرية الامريكية المتواجدة في العراق ، اذ ان الطرح الذي قدمته ادارة بايدن لدورها في العراق لايشير الى حصول تحولات كبيرة حول الوجود الامريكي في العراق . وفي هذا السياق تحدثت الكاتبة بوني كريستيان في مقالة نشرها موقع " ديفاس وان " الامريكي عن تصريحات نائب السفير الامريكي لدى الامم المتحدة ريتشارد ميلز حول اهداف ادارة بايدن في العراق والتي جاءت خلال جلسة لمجلس الامن في 16 فبراير / شباط 2021 . واشارت الكاتبة الى ان ميلز قال ان الاولويات الامريكية تشمل مساعدة العراق على ما اسماه بسط سيادته في مواجهة الاعداء في الداخل والخارج من خلال منع عودة تنظيم داعش الارهابي ، وبما انه لايتوقع القضاء نهائياً على تنظيم داعش الارهابي حالياً ، فهذا يعني ان الوجود العسكري الامريكي في العراق سيستمر في المستقبل المنظور (36) .

2 – موقف العراق من العلاقات الامريكية – الايرانية : ان ايران تمثل تحدي لمشاريع الولايات المتحدة في العراق وبالمقابل فان هذه المشاريع تمثل تحدي لايران ، وما ينتج عن التغيرات في السياسة الخارجية العراقية يتحكم بصورة كبيرة في اتجاهات هذه التحديات ومدى التصعيد فيها لاي من الطرفين الامريكي والايراني . وهذه الاسباب تدفع الولايات المتحدة لتفاوض مع ايران ، فضلاً عن اسباب اخرى منها ان التيار الاسلامي تيار كبير في العراق ، ومن المعروف ان التيارات الاسلامية بغض النظر عن توجهاتها قريبة من ايران ، كونها جمهورية اسلامية . كذلك فان ايران دولة اقليمية تمتلك القدرة على التاثير في التغيرات الحالية في العراق لحماية مصالحها , ولكن هذه القدرة سوف تتحول الى قدرة اقليمية ببعد عالمي اذا ما نجح المشروع النووي الايراني . ان هذه التحديات المتبادلة بين الولايات المتحدة وايران توضح ان البلدين يواجهان خيارات متناقضة ، مع الاقرار بحقيقة ان التنافس بين قوة عالمية متمثلة بالولايات المتحدة وقوة اقليمية متمثلة بايران ، وهو فارق له اهميته ، فالادوات التي لدى الولايات المتحدة كقوة عالمية تمكنها من تجاوز التحديات التي تواجهها بمفردها . بينما الادوات التي لدى ايران تحتاج للتنسيق مع اطراف اخرى من اجل مواجهة التحديات (37) .

وتوصف طريقة تعامل ادارة الرئيس الامريكي بايدن مع ايران بالمرنة ، بالمقارنة مع سياسة سلفه دونالد ترامب ، والذي تبنى سياسة الضغط القصوى مع ايران . فقد اعلنت ادارة بايدن في 18 فبراير / شباط 2021 موافقتها على دعوة اوربية للمشاركة في محادثات تحضرها ايران ، كما اتخذت خطوتين رمزيتين بتخفيف القيود المفروضة على تنقلات الدبلوماسيين الايرانيين في نيويورك ، وابطال اجراء اتخذه

ترامب وذلك عبر اقرارها رسمياً في مجلس الامن بان العقوبات الاممية التي رفعت بموجب الاتفاق لاتزال مرفوعة . واكد بايدن في اليوم التالي لهذه الخطوات الرمزية امام مؤتمر ميونخ للامن الذي عقد عبر الانترنيت ، ان ادارته مستعدة لاعادة الانخراط في المفاوضات مع مجلس الامن بشأن برنامج ايران النووي بالتعاون مع الاوربيين ، الا انه اضاف ان ادارته سوف تتعامل مع انشطة ايران المزعزعة للاستقرار في الشرق الاوسط (38).

ان على السياسة الخارجية العراقية استثمار التقارب الامريكي – الايراني ، وبما ستؤول اليه التفاهمات بين الطرفين ، فاذا ما احسن العراق التعامل مع هذه المعطيات من خلال احتساب المنافع والمكاسب التي سيجنيها من هذا التقارب فان هناك فرصة للسياسة الخارجية العراقية في تحقيق مكاسب مع كلا الطرفين الامريكي والايراني (39) .

3 – ضعف الدبلوماسية الاقتصادية : تفتقر السياسة الخارجية العراقية الى سياسة قوية من الدبلوماسية الاقتصادية اللازمة لتحسين علاقاتها الاقتصادية الدولية ، وبالتالي تحسين الظروف الاقتصادية المحلية . ولذلك يجب على السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021 اقامة علاقات متوازنة مع جيرانه الاقليميين والقوى العالمية ، ودعوت المستثمرين الدوليين الى الاستثمار في العراق (40) . اذ ان السياسة الخارجية المستقرة تعدّ عامل جذب مهماً للنشاط الاستثماري في الدولة وتشجيع الاستثمارات الاجنبية ، اما عدم الاستقرار فيشكل عنصر مخاطرة يدفع باتجاه عدم تحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر ، لان اي بلد لن يتمكن من الفوز بثقة المستثمرين الاجانب الا اذا اتسمت سياسته الخارجية بالاستقرار ، وبخلاف ذلك مهما تكن الحوافز والمغريات الاستثمارية عالية فانها لاتدفع المستثمرين للمجئ الى بلد يعاني من عدم الاستقرار في سياسته الخارجية بسبب ارتباط ثقة المستثمرين بعلاقة مع استقرار السياسة الخارجية للحكومات ، لذلك تظهر اهمية تأثير السياسة الخارجية في القرار الاستثماري (41) .

ان الاستثمار الاجنبي هو احد الطرق التي يمكن ان يتم عن طريقه تقوية الاقتصاد العراقي ، للظروف الاقتصادية التي يمر بها العراق ، وعلى السياسة الخارجية العراقية العمل على استقطاب الاستثمار الاجنبي بكل انواعه عن طريق عملية تنظيمية متكاملة داخلياً وخارجياً ، اي عن طريق قوانين وشروط لاتمس السيادة الوطنية العراقية ، وبما يضمن عدم نهب موارده الطبيعية والمادية . اذ المطلوب من الدبلوماسية الاقتصادية العراقية العمل على تقوية الاقتصاد العراقي وحل مشكلات اقتصادية مثل البطالة ، عن طريق ايجاد الاستثمار الاجنبي العديد من فرص العمل ، فضلاً عن اكتساب القوى العاملة العراقية

غير الماهرة الى خبرة فنية وعملية ، ودخول تكنولوجيا جديدة الى العراق هو بحاجة ماسة اليها لتضييق الفجوة بينه وبين العالم ، وكل ذلك يسهم بتحقيق الهدف الاهم للدبلوماسية الاقتصادية العراقية المتمثل بتحقيق النمو الاقتصادي المرتفع وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية في العراق (42) .

4 – تفعيل الدبلوماسية الشعبية : ان الدبلوماسية الشعبية تركز في جوهرها على اقامة علاقات مباشرة مع الشعوب بصرف النظر عن الوسائل المتبعة في ذلك عن طريق كسب الرأي العام خارج نشاط السفارات والبعثات الرسمية . ولتحقيق هذا الهدف في السياسة الخارجية توظف الدولة النقابات العمالية ، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من المنظمات غير الحكومية(43).

فالدبلوماسية الشعبية تسعى الى تفعيل مشاركتها في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية ، وذلك من خلال مجموعة من البرامج التي تحرص على ترسيخ اسلوب التنسيق المستمر ، وتكامل الاداء مع الاجهزة والمؤسسات ذات الصلة بالشأن الخارجي ، ومع المنظمات والاتحادات الشعبية ، وصولاً الى تعزيز الصلات وتطويرها بين الشعوب ، وتعميق ثقافة التواصل والحوار بين الشعوب (44) .

والدبلوماسية الشعبية تعدّ ابرز ادوات القوة الناعمة لحل الخلافات التي تواجه السياسة الخارجية العراقية ، اذ يبرز دورها لاعادة التواصل مع مراكز الثقل المؤثر على المستوى الاقليمي والدولي ، ومجابهة التحديات . ومما يساعد على تفعيل دور الدبلوماسية الشعبية في السياسة الخارجية العراقية وجود اعداد كبيرة من الجالية العراقية المتواجدة في كل انحاء العالم ، وتوافر العناصر الاساسية التي يمكن ان تستغل على المستوى الشعبي والرسمي ، سواء ما تقوم به منظمات المجتمع المدني او ما تمثله بعض الفعاليات الرياضية ، والثقافية ، والفنية ، والادبية ، فالعراق بلد الحضارة (45) .

ان على السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021 استثمار كل الفرص لتفعيل الدبلوماسية الشعبية ، وفي هذا الجانب يمكن استثمار الزيارة التي قام بها بابا الفاتيكان للعراق في 5 مارس / اذار 2021 من كل المؤسسات الرسمية والشعبية ، ولاسيما مؤسسات المجتمع المدني بكونها حلقة وصل بين المجتمع والسلطة . اذ يمكن العمل على عقد مؤتمرات دولية للحوار ، على ان لاتكون بروتوكولية اعلامية كما حدث مع مؤتمرات سابقة ، بل يجب ان ان تكون مؤتمرات حقيقية يدعى لها كل من يختلف ويؤمن بالحوار ، فضلاً عن ذلك يمكن استثمار زيارة البابا سياحياً وتنشيط السياحة الدينية للاجانب ، وثقافياً بعقد مؤتمرات علمية دولية متخصصة وكتابة دراسات عن المدن التاريخية والأثرية في العراق ، كل ذلك يمثل ادوات مهمة لتفعيل الدبلوماسية الشعبية العراقية (46) . اذ تبحث الدبلوماسية الثقافية عن

المشتركات مع الشعوب وتعدّ القاعدة الاساسية لاجراء الحوارات والتفاهمات ، مما يسهم بشكل كبير في تحسين العلاقات الثنائية والدولية ، لاسيما ان التقدم العلمي والتكنولوجي قلص المسافات بين الشعوب . ومع ان بعض المعنيين يرون ان الدبلوماسية الثقافية هي نوع من انواع الدعاية ، الا ان الثقافة عموماً تستخدم لغرض الاقناع والتأثير وحمل الاخرين على الفهم الاكثر تحرراً وهي بذلك تختلف عن الدعاية التي لاتؤمن بهذا الاسلوب ، كما ان الدبلوماسية الثقافية تحتضن مجموعة متنوعة وواسعة من التفاعلات الثقافية مع الشعوب وتقوم على التوعية وبناء العلاقات وكذلك الى زيادة متبادلة في التفاهم (47) . ومع ان الدبلوماسية الثقافية هي جزء من الدبلوماسية الشعبية ، الا انها تمثل عامل مهم يمكن توظيفه في السياسة الخارجية العراقية من اجل تفعيل الدبلوماسية الشعبية ، اذ يمتلك العراق عوامل قوة ثقافية وحضارية ذات بعد خارجي .

الخاتمة

بالتاسيس على ماتقدم نستنتج ان التطورات الاقليمية والدولية فرضت مجموعة قيود على السياسة الخارجية العراقية ، وهو ما يجعل عملية تعزيز اداء السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021 ضرورة ملحة ، ذلك ان هذه التطورات اثرت وسوف تؤثر بصورة كبيرة على العراق . ويقتضي التعامل الناجح مع هذه التغيرات الاقليمية والدولية القيام بعدد من الخطوات الداخلية والخارجية من اجل تعزيز اداء السياسة الخارجية ، ومن هذه الخطوات ما يأتي :-

1 – العمل على تفعيل اداء وحدة صنع القرار السياسي الخارجي ، فكما ذكرنا ان العراق حاله حال كل الدول التي تتشكل حكوماتها من ائتلاف مجموعة كتل برلمانية توجد فيه وحدة الجماعات المستقلة 0 ومثل هذه الوحدة تتميز بالبطء في الاداء ، وان عملية الانتقال الى وحدة المجموعة الموحدة التي تتميز بالفاعلية في الاداء غير ممكن الان في العراق ، فان الممكن الان تطوير اداء وحدة صنع القرار السياسي الخارجي القائمة وذلك عن طريق تسهيل عملية اتخاذ القرار فيها بتقديم المصلحة الوطنية على اي مصلحة سياسية اخرى 0

2 – تطوير التعاون الاقليمي والدولي في المجالات المتعددة وعدم اقتصاره على التعاون الامني ، لاسيما ان منطقة الشرق الاوسط تشهد تحولات كبيرة وهذه التحولات لايمكن مواجهة القيود التي تفرضها على السياسة الخارجية العراقية الا بتطوير التعامل في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .

3 – انفتاح السياسة الخارجية العراقية على القوى الدولية مثل الصين وروسيا والاتحاد الاوربي من اجل اضعاف القيود الامريكية على السياسة الخارجية العراقية .

4 – العمل على تكامل جهود مكافحة الارهاب بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، عن طريق وضع استراتيجية شاملة ذات ابعاد داخلية واقليمية ودولية .

5 – تفعيل دور الادوات الاعلامية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية العراقية بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في ظل الثورة المعلوماتية 0 ففي الاونة الاخيرة يلاحظ تصاعد اهمية هذه الادوات مع التاثير الكبير لها اقليميا ودوليا بفعل الانترنيت والفضائيات واجهزة المحمول 0

ان مثل هذه الخطوات لا يمكن ان تنجح في تعزيز اداء السياسة الخارجية العراقية ومواجهة القيود المفروضة عليها ، اذا لم تكن هناك خطوات موازية في السياسة الداخلية العراقية تعمل على تعزيز ادائها، اذ كما ذكرنا ان هناك عملية تكامل وعلاقة تاثير متبادل بين السياسة الداخلية والخارجية .

الهوامش

1 – زايد عبيد مصباح ، السياسة الخارجية ، منشورات ELGA ، فاليتا ، مالطا ، 1994 ، ص ص 60 – 61 .

2 – Bruce Russett . Harvey starr , World politics : The menu for choice . W . H . Freeman and company , New York , 1989 , p 192.

3 – د . احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 2001 ، ص 144 .

4 – قاسم علوان سعيد الزبيدي ، التحول الديمقراطي في الوطن العربي : بحث امكانية تداول السلطة سلمياً ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، 2009 ، ص10 .

5 – د . كوثر عباس الربيعي ، " سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص " ، مجلة دراسات دولية ، العدد 44 ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، يونيو / حزيران ، 2010 ، ص 6 .

6 – د . اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات ، ذات السلاسل للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1987 ، ص 128 .

7 – د . محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط 2 ، 1998 ، ص ص 228 – 229 .

8 – زايد عبيد مصباح ، مصدر سبق ذكره ، ص 106 .

9 – د . سعد العبيدي ، " العوامل النفسية في المصالحة العراقية وجوانب الاعاقة والتفعيل " ، مجلة دراسات عراقية ، العدد 9 ، مركز العراق للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، تموز ، 2009 ، ص29 .

10 – د عادل عبدالحمزة ثجيل ، السياسة والأمن في العراق تحديات وفرص ، مؤسسة فريدريش ايربت ، عمان ، 2020 ، ص ص 7 – 8 .

11 – د . محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص 229 .

12 – زايد عبيد مصباح ، مصدر سبق ذكره ، ص 101 .

13 – قيس خلف رحيمة ، العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية وتأثيرهما على عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدفاع الوطني – جامعة الدفاع الوطني ، بغداد ، 2009 ، ص ص 109 – 110 .

14 – اسباب تصاعد الجدل حول تغيير النظام البرلماني في العراق ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، 5 / 1 / 2021 . www.futureuae.com .

15 – د امجد حامد جمعة ، عملية صنع القرار السياسي بين النظرية والتطبيق (العراق انموذجاً) ، دائرة البحوث ، مجلس النواب ، بغداد ، 2018 ، ص 13 .

16 – د . محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 230 – 231 .

17 – المصدر نفسه ، ص 232 .

18 – د عادل عبدالحمزة ثجيل ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 8 – 9 .

19 – ابراهيم درويش ، النظام السياسي : دراسة فلسفية تحليلية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1968 ، ص 20 .

20 – مايكل جيه مازار واخرون ، فهم النظام الدولي الحالي ، مؤسسة RAND ، سانتا مونيكا – كاليفورنيا ، 2016 ، ص 7 .

21 – د . محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص 276 .

22 – د . ستار جبار علاي ، السياسة الخارجية العراقية وامكانات التفاعل الاقليمي ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر والموسوم بـ (نحو سياسة عراقية خارجية فاعلة في المحيطين الاقليمي والدولي) والمنعقد في مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، في 17–18 تشرين الثاني 2009 ، ص1 .

23 – د . اسراء شريف جيجان و د . عمر كامل حسن ، السياسة الخارجية العراقية بين التنافس الاقليمي والدولي ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2020 ، ص 39 .

24 – د . مصطفى كامل الدراجي ، الانتخابات الرئاسية الامريكية 2020 دراسة في الاحزاب السياسية والمرشحون وآليات الانتخابات الرئاسية ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2020 ، ص ص 190 – 191 .

25 – د . هيفاء احمد محمد و د . سداد مولود سبع ، " المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية : المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية " ، مجلة دراسات دولية ، العدد 44 ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، يونيو / حزيران ، 2010 ، ص 50 .

26 – صالح عثمان خضر ، الارهاب الدولي البداية والتطور ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاركان ، جامعة الدفاع الوطني ، بغداد ، 2009 ، ص ص 19 – 20 .

27 – د . علي عباس مراد ، " الأمن والسياسة الخارجية : دراسة في التاثيرات المتبادلة " ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (13) ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، بغداد ، 2008 ، ص ص 20 – 25 .

28– محمد المصالحة ، " التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الارهاب " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (21) ، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شتاء 2009 ، ص66 .

29 – باكينام الشرقاوي ، " الديمقراطية في المفردات الامريكية " ، مجلة الديمقراطية ، العدد (13) ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، كانون الثاني 2004 ، ص49 .

30 – د . مثنى علي المهداوي ، السياسة الخارجية دراسة نظرية عامة ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2020 ، ص 94 .

31 – د . مثنى علي المهداوي واخرون ، العراق والسلام في الشرق ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، 2020 ، ص ص 119 – 120 .

32 – د . مصطفى كامل الدراجي ، مصدر سبق ذكره ، ص 197 .

33 – انمار موسى جواد ، الهيمنة الأمريكية وسيادة الدولة الوطنية بعد الحرب الباردة (دراسة حالة : العراق) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، 2011 ، ص ص 187 – 190 .

34 – دورين بنيامين هرمز و حيدر فوزي صادق ، " السياسة الخارجية العراقية رؤية في المعوقات والممكنات " ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 51 ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية – الجامعة المستنصرية ، 2015 ، ص 134 .

35 – د . مصطفى ابراهيم سلمان الشمري ، " الوجود العسكري في العراق منذ العام 2014 " ، مجلة قضايا دولية ، العدد 57 ، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين ، نيسان – ايار – حزيران 2019 ، ص ص 242 – 234 .

36 – هل قرر بايدن ابقاء قواته في العراق الى الابد ، موقع العهد الاخباري ، 9 / 3 / 2021 www.alahednews.com.

37 – د . مثنى علي المهداوي ، " العلاقات الايرانية – الامريكية بعد الاتفاق النووي " ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 56 ، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد ، كانون الاول 2018 ، ص ص 89 – 91 .

38 – كريم مجدي ، كيف يرى الخبراء سياسة بايدن الناعمة تجاه ايران ، الحرة ، 9 / 3 / 2021 www.alhurra.com .

39 – د . حيدر علي حسين ، " اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الاقليمية " ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 61 ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية – الجامعة المستنصرية ، اذار 2018 ، ص 12 .

40 – صادق علي حسن ، الدبلوماسية الاقتصادية الاستراتيجية المفقودة في حكومة الكاظمي ، الحرة ، 9 / 3 / 2021 . www.alhurra.com

41 – د . ريسان حاتم كاظع ، " تشخيص وتحليل واقع ودور المناخ والبيئة الاستثمارية في اعادة اعمار العراق " ، مجلة النهرين ، العدد 6 ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2018 ، ص ص 144 – 145 .

42 – ظافر طاهر حسان ، " دور الاستثمار الاجنبي في تفعيل السياسة الخارجية العراقية " ، مجلة دراسات دولية ، العدد 44 ، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، يونيو / حزيران ، 2010 ، ص ص 154 – 155 .

43 – فهد بن ناصر سليمان الدرسوني ، الدبلوماسية الشعبية وأثرها في تعزيز العلاقات بين الدول (كرة القدم انموذجا) ، معهد الامير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية ، الرياض ، 2020 ، ص ص 30 – 31 .

44 – المصدر نفسه ، ص 41 .

45 – المصدر نفسه ، ص 63 .

46 – د طارق عبدالحافظ الزبيدي ، زيارة البابا فرصة مهمة هل يمكن استثمارها ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، شبكة النبأ المعلوماتية ، 10 / 3 / 2021 www.annabaa.org .

47 – ضمير عبدالرزاق محمود ، " الإطار النظري للدبلوماسية الشعبية الجديدة المفهوم والمفاهيم المقاربة " ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 6 ، كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت ، حزيران 2016 ، ص ص 159 – 160 .